مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة
المجلد 06 العدد 02 ديسمبر 2023ص: 039-053
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر
- تجارب دولية رائدة –

Economic diversification as a strategy to achieve sustainable development in Algeria - Leading international experiences-

عرابي محمد [1]، شقراني بوبكر [2]

CHEGRANI BOUBAKEUR[1], BENLAIB ADEL[2]

جامعة الجلفة (**الجزائر**)؛ **مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية** ؛mohamedorabi061@gmail.com:

جامعة الجزائر03 (**الجزائر**)؛ **مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية** ؛chegrani90@gmail.com:

تاريخ الاستلام: 2024/05/05 **تاريخ القبول**: 2024/05/11 **تاريخ النشر**: 15/ 12/2023

ملخص الدراسة:

تعتبر سياسة التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية سبيلاً آمناً لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث تقوم هذه السياسة على مجموعة من الأسس الاقتصادية والإدارية والتنظيمية المؤسساتية، تستهدف إحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني، بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني، والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، وضمان التوازن والاستقرار الاقتصادي، وهذا عبر الاهتمام بتطوير كافة قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني.

والجزائر كغيرها من الدول النفطية، بذلت مجهودات كبيرة في هذا الإطار، خاصة من خلال مختلف البرامج التنموية ،حيث سخرت اعتمادات مالية كبيرة لتطوير وتنمية مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية :التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة، الاقتصاديات النفطية.

Abstract

The policy of economic diversification is considered as a safe way in the oil economies, in order to achieve the economic growth and sustainable development, where this policy is built on many fundamentals foundations ,economic, organizational, administrative and institutional ,that aimed to realize a series of structural adjustments in the national economy, with the objective of diversifying the national income resources, and reduce the dependence on a single commodity or a specific sector , and ensure the equilibrium and economic stability, and this will be by the development of all sectors and branches of the national economy.

Algeria, like other oil-producing countries, has made gigantesque efforts in this regard, particularly through the development programs, where a considerable funds was devoted to develop different sectors of economic activity, and achieve a Sustainable development.

Key words: *Economic diversification, Sustainable development, Oil economies*

---

[1]**عرابي محمد**: **الايمايل**: mohamedorabi061@gmail.com

المقال بعنوان: التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر - تجارب دولية رائدة –

مقدمة:

يمثل التنويع الاقتصادي قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية عملية التنمية المستدامة في الدول ذات الاقتصاد الأحادي، وما يترتب على ذلك من ارتهان الاقتصاد الوطني لأسعار هذه المادة أو السلعة في الأسواق الدولية من جهة، ولحجم الاحتياطي والإنتاج منها من جهة أخرى، وهذا ما من شأنه إحداث اختلالات كبيرة في البنية الاقتصادية لهذه الدول، تعيق تحقيق التنمية المستدامة فيها، هذه التنمية التي يعد الفهم الصحيح لها بكافة جوانبها وأبعادها ومعاييرها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية، المقدمةَ الأساسية لوضع السياسات الملائمة التي تؤدي إلى استغلال كافة الموارد المجتمعية، الطبيعية والبشرية والمالية استغلالا كفأً، وتوجيهها توجيها سليما بما يحقق تطور المجتمع وتلبية احتياجاته الحالية، وضمان حقوق أجياله المتلاحقة في التنمية والتطور.

وانطلاقا من هذا الواقع، كان لزاماً على الدول ذات الاقتصاديات الأحادية إحداث تحولات وتغيرات جوهرية في هيكل اقتصادياتها وعلى كافة الأصعدة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسساتية..، وعلى مختلف المستويات، الوطنية والجهوية والإقليمية، من خلال تبني مسار متكامل ومترابط للعملية التنموية، يقوم على أساس التنويع الاقتصادي، الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد الوطني ويعزز استقلاله وتوازنه ويضمن استدامته.

على ضوء ما تقدم تتضح لنا **الإشكالية الرئيسية** للدراسة كما يلي:

كيف يمكن أن يؤدي التنويع الاقتصادي دوراً فاعلاً في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية من خلال الاستفادة من تجارب دولية رائدة ؟

هذه الإشكالية الرئيسية يمكن أن تنطوي تحتها مجموعة من **الأسئلة الفرعية** كما يلي:

- ما هو مضمون سياسة التنويع الاقتصادي؟ وكيف تبرز أهميتها كسياسة بديلة وناجعة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية، وهذا قياساً بالتجارب الرائدة في هذا الإطار؟
- هل يعود التراجع الكبير لدور قطاعات اقتصادية حيوية كالصناعة التحويلية والزراعية في اقتصاديات الدول النفطية ومنها الجزائر، إلى وجود قطاع المحروقات، بما يوفره من عوائد مالية كبيرة كافية لتمويل مختلف النفقات العمومية والمشاريع الاستثمارية؟
- ما هي مختلف الأسس التي يمكن اعتمادها في البلدان النفطية ومن بينها الجزائر، لتحقيق التنويع الاقتصادي ؟

أهمية الموضوع

يُعد البحث في موضوع التنويع الاقتصادي لاستدامة التنمية من أهم الموضوعات المطروحة بحدة على مستوى الدول النامية، خاصة تلك التي تعاني اقتصادياتها من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة، أو مورد واحد لدفع العملية التنموية فيها، ومنها الدول النفطية، وما يمثله ذلك من خطورة على استمرارية العملية التنموية بفعل ارتباط أسعار هذا المورد بالسوق العالمية، وما تعرفه من تقلبات حادة، إضافة إلى محدودية هذه الموارد وقابليتها للنضوب من جهة، وما يشكله ذلك من تهديد حقيقي لحاضر ومستقبل الأجيال في هذه الدول من جهة أخرى.

أهداف الدراسة تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على أهم مفاهيم وسياسات التنويع الاقتصادي، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية؛
- التعرف على مختلف متطلبات وأسس بناء اقتصاد متنوع، يحقق التنمية المستدامة في الدول النفطية وكذا الجزائر، بما يضمن الاستقرار ويصون الموارد المجتمعية للدولة؛
- الوقوف على حقيقة وواقع الاقتصاديات النفطية، ومدى انكشافها على الأزمات الاقتصادية، وحتى السياسية والأمنية الدولية؛
- تقييم مختلف الجهود التي تبذلها الجزائر خلال السنوات الأخيرة في إطار تنويع الاقتصاد الوطني، ومقارنة نتائج هذه الجهود بنظيرتها في الدول الرائدة، التي يمثل اقتصادها نموذجاً ناجحاً للاقتصاديات النفطية المتنوعة، وهذا عبر جملة من المؤشرات ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

المنهج المستخدم في الدراسة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، والمعالجة السليمة للإشكالية المطروحة، ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع مختلف المعلومات والبيانات التي تصف المشكلة، وتساعد على تحليلها، وهذا أثناء التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، وعلاقته بالتنمية المستدامة، وكذا أهم المشاكل والتحديات التي تواجهها من خلال الخطة التالية :

- **أولاً: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي؛**
- **ثانياً: الإطار النظري للتنمية المستدامة؛**
- **ثالثاً: التنويع الاقتصادي طريق نحو التنمية المستدامة؛**
- **رابعاً: تجارب دولية في مجال إستراتيجية التنويع الاقتصادي.**

- أولاً: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

انطلاقا من الأهداف التي تسعى عملية التنمية بمختلف مفاهيمها إلى تحقيقها اعتماداً على إستراتيجية التنويع الاقتصادي، والتي تقوم أساسا على إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد الوطني تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات، بحيث تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج، والتكيف مع متطلبات التنمية الحاضرة والمستقبلية، يتحدد لنا مفهوم التنويع الاقتصادي ودوافع الأخذ به.

- تعريف التنويع الاقتصادي :

هو تعريف ينطبق على حالة الدول التي تكون اقتصادياتها رهينة لقطاع النفط إذ يرى بأن"التنويع الاقتصادي هو إيجاد مصادر دخل بديلة عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي، وصادرات غير نفطية، ومصادر إيرادات أخرى، وفي نفس الوقت تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية (هيكل، 1980، صفحة 255).

التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (حمزة، 2014، صفحة 57).

هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل (الحسين، 2021 ، صفحة 120).

- **الفرع الثاني :دوافع الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي:**

يمكن أن نجمل مختلف الدوافع التي تملي على الدولة ضرورة التوجه نحو تنويع اقتصادها فيما يلي: (اقتصادنا، 2021، صفحة 45)

- التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي تشكل العمود الفقري للدول ذات الاقتصاديات الأحادية؛
- تذبذب دخل هذه الدول وانعكاس ذلك على إنفاقها العام؛
- تفاوت نمط ووتيرة التنمية الأفقية والعمودية بها؛
- الطبيعة النافذة لهذه الموارد الأولية؛
- الاعتماد المستمر والمتزايد على الخارج في استيراد السلع الإنتاجية والاستهلاكية.

- **الفرع الثالث :أهداف التنويع الاقتصادي:**

لقد تعددت أهداف التنويع الاقتصادي تبعا لمستويات التنمية في الدول المختلفة، إلا أن حتمية تنويع الاقتصاد في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها : (حسين،، 2007، صفحة 77)

- تطوير منتجات أخرى غير المواد الأولية، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة نضوب هذه الموارد أو تناقصها؛
- تفادي التذبذب في أسعار هذه الموارد، وبالتالي الإيرادات والنفقات العامة؛
- تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني في الاعتماد على الذات ودفع عملية التنمية؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات والحد من الواردات؛
- ضمان استغلال كافة طاقات المجتمع وموارده المختلفة مادية كانت أو بشرية؛
- الرفع من القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية والحفاظ عليها .

إن دعم مختلف القطاعات وتنميتها يعتبر ضرورة اقتصادية، من أجل إقامة اقتصاديات تنافسية، والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على الموارد الأولية بشكل كبير.

واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر:

لدراسة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر ركزنا في دراستنا على **القطاع الصناعي والفلاحي ، قطاع البناء و الأشغال العمومية** باعتبارها أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، خاصة بعد انخفاض أسعار البترول سنة 2014.

قطاع البناء و الأشغال العمومية:

استعاد قطاع البناء والأشغال العمومية سنة 2013 مستويات النشاط التي بلغها سنة 2007 (أعلى من 8%) ،فقد ارتفع بقيمة مضافة تمثل 9.8 % من إجمالي الناتج الداخلي ، لينكمش سنة 2015 بسبب انتهاء الورشات الكبرى مدعوما بالنفقات العمومية لفائدة قطاع السكن التي ازدادت بـ 19,7 ٪ في 2017 ،حيث تواصل توسع النشاط في هذا القطاع بوتيرة قدرها. 4,4% . (الجزائر، 2014، صفحة 17)

وتتلخص أهم محاور إستراتيجية قطاع البناء والأشغال العمومية المقررة فيما يلي:

- تم تخصيص مبلغ 4300 مليار دولار لقطاع الأشغال العمومية من أجل تطوير الهياكل الأساسية الخاصة بالطرق والهياكل الهندسية؛
- تم إطلاق عدة مشاريع جديدة هامة منها إنجاز 700 كلم من الطرق السريعة والطرق الدائرية ، وأكثر من 7000كلم من الطرق والمسالك الوطنية، وكذا قرابة 1500 هيكل هندسي، وكذا إطلاق نشاطات المحافظة والصيانة والتأهيل لمختلف الهياكل الأساسية للموانئ والمطارات؛
- تم إطلاق مشروع الطريق العابر للصحراء، الذي يمتد على مسافة 9.400 كلم والذي يربط الجزائر العاصمة بلاغوس (نيجيريا) مروراً بالنيجر مع محطات في كل من مالي، و التشاد وتونس؛
- تم إطلاق مشروع الطريق السيار للهضاب العليا الذي يبلغ طوله 1000 كلم ، وتقدر تكلفته بـ 700مليار ؛
- تم إطلاق مشروع المداخل الأحد عشر الموجودة على الطريق السيار، والتي تساعد على ربط موانئ البلاد بالطريق السيار شرق-غرب.

تجدر الإشارة إلى أن قطاع الأشغال العمومية قد عرف تقدماً نوعياً لا سابق له، غير أن بعض الاختلالات والنقائص لا تزال قائمة كضرورة إجراء دراسات لتحديد إمكانية إنجاز المشروع لاسيما من حيث التكلفة وآجال الانجاز ، وكذا آثاره على المحيط وعلى التنمية الاقتصادية.

القطاع الصناعي:

بعدما كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في حدود 18 ٪ سنوات حدث تذبذب تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة ، حيث سجلت هذه النسبة أعلى قيمة لها سنة 2009 بنسبة 10.3٪ لتنخفض النسبة سنة 2010 ، لتعاود الارتفاع سنة 2012 ، ثم الانخفاض سنة 2013 ، والارتفاع سنة 2014 ، والانخفاض سنتي 2015و 2016 وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة سطرت برنامجا للرفع من معدل هذه المساهمة إلى نسبة تتراوح بين 8 إلى 10 ٪ في آفاق 2020.

وتتلخص أهم محاور الإستراتيجية الصناعية المقررة فيما يلي:

- إعادة تأهيل المؤسسات و تطوير الإبداع باعتباره محرك للتطور الصناعي؛
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة حصة الصناعات التحويلية في PIB إلى حدود 20 % ؛
- زيادة مساهمة القطاع الخاص وحماية المنتوج المحلي بحظر الاستيراد؛

- تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي، حيث تم إصدار العديد من المراسيم والقوانين بهدف إنعاش القطاع الصناعي وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- تطوير النظام البنكي على النحو الذي يسمح له بمواكبة متطلبات المرحلة الجديدة؛
- الاهتمام ببيئة النشاط الاقتصادي(إعادة تنظيم العقار، تنظيم قانون الاستثمار والضرائب، تأهيل اليد العاملة، تطوير النظام المصرفي) . (رفيقة، 2020، صفحة 73)

القطاع الفلاحي:

حقق القطاع الفلاحي أسوأ أداء له سنة 2008 ،حيث تراجعت القيمة المضافة للقطاع بنسبة % 5.3، وفقدت 10.3 نقطة مقارنة مع سنة 2007 ، وهذا راجع للظروف المناخية الغير مواتية ، ومع ذلك حافظت الفلاحة على مركزها الرابع من بين القطاعات التي تحتل المراتب الأولى في الاقتصاد الوطني، ليحقق القطاع في سنة 2011 اقوي نمو من بين جميع القطاعات الأخرى ، حيث زادت قيمته المضافة بنسبة % 10.5ومثل 8.2 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام في سنة 2013 ، حقق القطاع نتائج معتبرة وساهم بنسبة 9.3 % من إجمالي الناتج الداخلي، ليسمح الموسم الزراعي سنة 2015 بتحقيق مستوى إنتاج متميز بمساهمة 17.5 من إجمالي الناتج الداخلي ، واحتل القطاع الدرجة الثانية من حيث خلق الثروات. وفي سنة 2016 انخفضت وتيرة نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بـ 4,2 نقطة مئوية لتبلغ 1,8 ٪مقابل 6,0 ٪ في سنة 2015 ،ومثلت الفلاحة 16,4 ٪ من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي لكنها لم تساهم في 2016 إلا بواقع 6,5 ٪ في نموها وبـ 6,3٪ في نمو إجمالي الناتج الداخلي، لتنخفض بنسبة 1.2 ٪ سنة. 2017 .

وتتلخص أهم محاور الإستراتيجية الفلاحية فيما يلي:

- ✓ إن رفع المساحات الفلاحية الخصبة إلى مليون هكتار إضافية من خلال إعادة تثمين المساحات الجديدة هو أحد أهداف القطاع الفلاحي؛
- ✓ السعي إلى أن تبلغ المناطق المروية سنة 2015 نسبة % 25 من الأراضي المزروعة؛
- ✓ تحدي الحكومة في الخماسية الممتدة ما بين 2014 و 2019 لبناء اقتصاد بارز قائم على حماية وتوسيع الثروة الغابية، وتنمية السهول، الحفاظ على النظم الإيكولوجية ومكافحة انجراف التربة والتصحر الذي استفاد من أولوية مثبتة؛
- ✓ التركيز على البحوث الزراعية التي من شأنها أن توجه نحو استنباط أصناف عالية الغلة وزيادة الإنتاج في الفروع الإستراتيجية مثل الحبوب، اللحوم الحمراء، مشتقات الحليب والبقوليات؛
- ✓ إعطاء أهمية خاصة لتكوين الشباب من خلال تسهيل الاستفادة من الأراضي الزراعية ومرافقتهم في مشاريعهم الاستثمارية ، وفي ما يخص تنظيم الأسواق الفلاحية والصناعة الغذائية، وذلك بتحسينها وتوسيعها في مجالها التطبيقي ، وذلك من أجل حماية المنتج والمستهلك.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحققة لاسيما في السنوات الأخيرة يستمر هذا القطاع في مواجهة العديد من التحديات سواء من خلال سياقها الخاص أو من حيث التحولات التي تحدث على المستوى الدولي. (والاجتماعي، 2018، صفحة 66)

ثانياً: الإطار النظري للتنمية المستدامة

أدى تفاقم المشاكل البيئية وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستنزافها بشكل مستمر، في ظل السياسات التنموية التقليدية إلى بروز نداءات واسعة تطالب بضرورة إيجاد منظور جديد للتنمية، تأخذ من خلاله هذه الأخيرة مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بعين الاعتبار، فتحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتضمن استمرار سلامة قاعدة الموارد الطبيعية.

تعريف التنمية المستدامة :

التعريف الأول:تعريف بروندتلاند:

وينسب هذا التعريف إلى رئيسة وزراء النرويج Gro Harlem Brundtland والتي تعتبر أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة، وكان ذلك في سنة 1987 ، في تقرير" **مستقبلنا المشترك**"، وكان هذا التعريف على النحو التالي" :التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها(Rauschmayer, 2010, p. 11)

التعريف الثاني :تعريف البنك الدولي:

أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن. (عماري، 2008، صفحة 33)

التعريف الثالث :تعريف مؤتمر الأمم المتحد المعني بالبيئة والتنمية:

التنمية المستدامة ببساطة هي:" التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"

أهداف التنمية المستدامة:

في سنة 2000 تبنت الأمم المتحدة ما يعرف بالأهداف الإنمائية للألفية، وتحوي ثمانية أهداف، وقد جعلت الأمم المتحدة سنة 2015كأفق زمني أقصى لتحقيق هذه الأهداف، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي (رابح، 2009، صفحة 343):

- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة؛
- تخفيض نسبة وفيات الأطفال؛
- تحسين صحة الأمهات؛
- مكافحة فيروس ومرض نقص المناعة البشرية(الإيدز)، والملاريا، والأمراض الأخرى؛

- ضمان استمرارية الموارد البيئية؛
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية .

وتجدر الإشارة هنا أن كل هدف من هذه الأهداف تنطوي تحته مجموعة من الأهداف الفرعية، والمؤشرات الثانوية لقياس مدى النجاح في تحقيق هذه الأهداف، كما لابد أن نشير أيضا إلى أن هذه الأهداف شاملة وكاملة ومست كل أو جل أهداف التنمية المستدامة حاضراً ومستقبلاً.

الفرع الثاني :معوقات التنمية المستدامة:

من بين معوقات التنمية المستدامة هناك ثلاث أنواع منها تستحق الذكر أكثر من غيرها(Aloisi, 2019, p. 17)

1- آليات السوق لا تعمل بالشكل المطلوب حيث يتجلى ذلك من خلال ما يلي:
- السلع العامة مثل الماء والهواء والتنوع الحيوي لا يتم تقييمها بالشكل العادل والحقيقي؛
- الأنظمة المالية والجبائية تشجع في كثير من الأحيان على الممارسات غير المستدامة؛
- المستهلكون لا يدفعون عادة ثمن الأثر البيئي الناجم عن عملية الاستهلاك؛
- مبدأ الملوث الدافع لا يتم تطبيقه بصورة فعلية وصارمة .

إن هذا الأمر يتطلب منا تطوير سياسات تشجيع الابتكارات والتحولات التي تؤدي إلى إعادة توجيه التطور لتكنولوجي والأنماط الاستهلاكية بما يخدم التنمية المستدامة.

2- رهانات التنمية المستدامة طويلة الأجل، بينما القرارت التي يتم اتخاذها والسياسات التي يتم تنفيذها تكون لفترات قصيرة الأجل :فالبرامج التنفيذية مثلا ترتبط دائما بفترات بقاء الحكومات في السلطة.

3- كل فرد يفكر في مجاله الضيق، وليس في إطار واسع أو شامل :حيث أن هذا الفرد لا يقوم في معظم الأحيان بأخذ معايير الاستدامة بعين الاعتبار خلال عملية اتخاذ القرار.

ثالثاً: التنوع الاقتصادي، الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة :

يعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات .حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط ولكنه يعزز استقرار الإقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية، كما ينظر إليه من هذه الزاوية، باعتباره لديه القدرة على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة.

كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء والتي تدور حول توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس

بالإضافة إلى أنه يعمل أيضاً على توسيع قدرة البيئة على تلبية احتياجات الناس من خلال تحسين التكنولوجيا، التنظيم الاجتماعي، وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وليس على استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتدهور البيئي .كما أنه(أي التنويع)، يؤسس لإقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء (Michael chugozie Anyaehie, 20154, p. 89) .

معوقات التنويع الاقتصادي حاجز أمام التنمية المستدامة

إن العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية، كالدول النفطية تعتبر بشكل مباشر معوقات تقف في طريق تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها، ولعل أهم هذه العراقيل تتمثل فيما يلي (آسيا،، 2001، صفحة 13)

- الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة، وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى؛
- ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول النفطية، وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي؛
- بعض الدول النفطية تعاني من فقر عام في الموارد البشرية المحلية من جهة(كدول الخليج العربي مثلا)، والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية من جهة أخرى، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها؛
- تخلف أسواق رأس المال في الكثير من هذه الدول، مما حد من دورها وإمكانياتها في تمويل مشاريع التنويع ضمن القطاعين العام والخاص؛
- القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، والافتقار إلى المناخ الملائم، والضمانات القانونية لهذا الاستثمار؛
- غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول النفطية، ما جعل مسألة الحفاظ على الأمن في بعضها وتأمين الحدود في البعض الآخر، يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان، والتي كان يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي والعملية التنموية؛
- تعاني العديد من الدول أحادية الاقتصاد، عدم توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين، واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.

إن تنوع أسباب قصور عمليات التنويع في العديد من الاقتصاديات التي تعتمد على قطاع وحيد في إحداث التنمية الوطنية الشاملة، يستدعي حتما العمل على تجاوز هذه المعوقات، من خلال إستراتيجية شاملة، تحقق التنويع الحقيقي الذي يكفل توسيع مجالات توظيف المدخرات التي تحصل عليها هذه الدول، والمتأتية من عملية تصدير الموارد الطبيعية في صورتها الأولية، لإقامة اقتصاد حقيقي وليس صناعات استهلاكية وتجارة واستيراد فقط، والمسؤولية الأولى تقع على عاتق الإدارة التنموية في هذه الدول.

رابعاً: تجارب دولية في مجال استراتيجية التنويع الاقتصادي

نستعرض فيما يلي أهم التجارب الدولية، القارية والعربية التي يشهد لها بالنجاح في مجال التنويع الاقتصادي:

1. تجربة جنوب إفريقيا

يعود نجاح جنوب إفريقيا إلى استحواذها على ثروات معدنية هائلة، إنشاء قاعدة صناعية جديدة طورتها في أواخر القرن العشرين ترتبط بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والمناجم، وبمعنى آخر تعتبر القاعدة الصناعية القائد الأساس للنمو الاقتصادي والتنويع، وتمثلت أهم خطوات التنويع الاقتصادي في جنوب إفريقيا في الآتي (أسماء، 2018، صفحة 335)

- ❖ أسست حكومة جنوب إفريقيا منشآت مثل (phoskor) لإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل، ومؤسسة (SASOL) في مجال تحويل الفحم، كما نجد من بين الهيئات التي ساهمت في دعم التنويع داخلياً :مكتب المعايير لجنوب إفريقيا SABASومجلس الأبحاث العلمية والصناعية (CSIR) ، ويعتبر إنشاء إطار وطني للسياسات الصناعية وخطة عمل لهذه السياسات ؛ قصد تسهيل التنويع أهم خطوة قامت بها الحكومة سنة 2007
- ❖ تطوير بشكل جيد إطار للشراكة العمومية والخاصة لدعم البنية التحتية، ما مكنها في فترة 8 سنوات من إنجاز 60 مشروع، ووضع أسرع خط سكة حديدية يربط بين جوهانزبورغ وبريتوريا؛
- ❖ إدخال الحكومة الالكترونية ومبادرات التدريب الالكتروني كطريقة فعالة لاستعمال المهارات النادرة والمهمة؛
- ❖ تطوير جيد لسوق مالي محلي، مع توفير عدد هائل من الخدمات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن جنوب إفريقيا تحتوي على تشريع بنكي فعال.

2. التجربة الهندية :

انتهجت الهند بعد الاستقلال ولعقود عدة إستراتيجية لإحلال الواردات، وكانت خطوات التنويع في هذه الدولة كالآتي (هناء، 2018، صفحة 125)

- ❖ إلغاء أنظمة الترخيص للأنشطة الصناعية ورفع القيود على الاستثمار؛
- ❖ تحرير التجارة الخارجية تدريجياً منذ بداية التسعينات، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة تجارة الهند إلى الناتج من 16 % إلى 46 %، بالإضافة إلى ارتفاع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ❖ انتهجت الهند سياسة لبناء القدرات البشرية والاستثمار في التعليم العالي على المستوى العالمي، مما أسفر عن ذلك نجاح في مجموعة من الصناعات كصناعة المستحضرات الصيدلانية، صناعة السيارات، والصناعات الكيماوية والخدمات.

3. تجربة الإمارات العربية المتحدة :

اعتمدت دولة الإمارات على إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الإمارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض جد اً)، وقد أسهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها عل النفط بنسبة 90 % في الناتج المحلي عام 1971 إلى حوالي 30 % فقط سنة 2015 ، ومساهمة القطاعات غير

النفطية بنسبة % 70 في المداخيل الحكومية لنفس السنة، كما ركزت هذه الدولة على ثلاثة قطاعات أساسية تمثلت في الصناعة، السياحة والتجارة؛ بالإضافة إلى ذلك قامت الإمارات بـ (مرزوك، 2013، صفحة 6)

- ❖ الاستثمار في إطار تنويع الاقتصاد المحلي، في إنشاء أصول جديدة وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية؛
- ❖ إنشاء منطقة تجارية حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي)؛
- ❖ إدراج عدة استراتيجيات :رؤية الإمارات 2021 ، رؤية أبوظبي 2030 وخطة دبي 2015

4. تجربة المملكة العربية السعودية في التنويع الاقتصادي :

السعودية تقدم مثال في مجال التنويع بمقارنة ناتج الحكومة النفطي وغير النفطي يتضح زيادة اهتمام السعودية بتطوير القطاعات غير النفطية على حساب القطاع النفطي حيث بلغت نسبة الزيادة في ناتج الحكومة غير النفطي10.6% ونسبة الزيادة في الناتج الحقيقي النفطي هي % 10.2 فرغم أن احتياطها النفطي يفوق جميع بلدان العالم إلا أنها تهتم بقواعد التنويع، من حيث تخصيص الموارد وإدارة الفوائض، والسعودية لديها ما يؤهلها من حيث الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية، كما أنها طورت خطط إعداد كوادرها البشرية بشكل ملفت للنظر، وتحاول تبني خطة المدن التكنولوجية من خلال ضخ أكثر من 200 مليار ريال كاستثمارات في هذه المناطق خلال العشر سنوات المقبلة، وقد وضعت ضمن خطتها العشرية مسألة التنويع في مقدمة أهدافها، فقد ركزت على تأسيس 10 صناعات في إنتاج السلع المنافسة على مستوى العالم، وهي تتأمل أن يقل تدريجيا اعتماد الاقتصاد على إيرادات النفط، وتتمكن من زيادة فرص التشغيل في القطاع غير النفطي (مرزوك، ، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، 20136، صفحة 4)

5. تجربة البحرين في التنويع الاقتصادي :

تعد من بين بلدان التنويع الصاعدة لكونها تمكنت من تقليل الاعتماد على النفط، من أجل تنمية الموارد الإجمالية الممكنة، اهتمت البحرين بشكل كبير بتنمية وتحفيز قدرات القطاع الخاص، فاتجهت لتبني استراتيجية دعم القطاع الخاص والعام وتعديل قوانين الاستثمار في أوجه النشاط الاقتصادي غير النفطي . وتعد هذه التوجهات من قبيل اهتمامها المرحلي بصياغة القوانين الداعمة للتنويع ورفع قدرات المشاركة بين القطاعين العام والخاص التي تعنى بإنتاج السلع والخدمات . ويقع الناتج في أنشطة الفنادق والمطاعم في مقدمة البنود التي ازدادت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011 ، تلتها الصناعة التحويلية، ثم العوائد من سوق الأوراق المالية .

أما الأنشطة التي تدخل ضمن الصناعة التحويلية فتركزت في صناعة الألمنيوم والصناعات البتروكيماوية التي توظف فيها البحرين قرابة % 75 من إجمالي القوة العاملة في الصناعة التحويلية، وكان للصناعات هذه وقع مهم في تنامي صادرات البحرين حيث أسهمت بنحو % 70 منها.

كان لهذا التنويع أهميته في اجمالي تجارة البحرين الخارجية فقد ارتفعت حصة صادراتها غير النفطية الى % 39.1من اجمالي صادراتها لعام 2014 والتي تركزت في الألمنيوم ومنتجات الألبان والآلات (لزعر، 2014، صفحة 52)

6. تجربة قطر في التنويع :

تمكنت قطر في ثلاثين عاماً أن تصبح أحد الدول التي تواصل تحقيق نمو قوي، فهي تتميز باستثماراتها في العديد من القطاعات الاقتصادية .توفرها على ثروة كبيرة من الغاز على مستوى العالم دفعها إلى وضع استراتيجية قوية من خلال التركيز على الغاز الطبيعي السائل من اجل تصديره.

العوائد الناتجة عن هذا القطاع يتم استغلالها وإعادة ضخها في قطاعات أخرى بهدف تنويع الاقتصاد في مجالات مختلفة كالصناعة، والعقارات، والنقل، والاتصالات، والتجارة، والخدمات الحكومية، والتعليم، والرياضة .فقطر تعتمد على هذا التنويع بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال اقتصاد قائم على المعرفة .(حجازي،، 2015، صفحة 89)

7. تجربة ماليزيا

تميزت هذه التجربة بتدخل الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، مع التركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية، وقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال

- ❖ اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية؛
- ❖ التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة، وفي الوقت نفسه تم استهداف تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (الدولي، 2010، صفحة 145)

الخيارات الإستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري

نحاول في هذا المحور رسم إطار لمعالم استراتيجية ملائمة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، معتمدين في ذلك على القراءة التحليلية لمختلف السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها بعض الدول، وكذا رؤى صندوق النقد الدولي

نحو نموذج اقتصادي متنوع

من بين الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها لتحقيق التنويع الاقتصادي نجد:

- ✓ **تغيير نموذج النمو** :حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة، والمعتمدة على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعاً يقوده القطاع الخاص.
- ✓ **إجراء الضبط المالي** :من خلال تعبئة المزيد من الايرادات الهيدروكربونية، لا سيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الإنفاق الجاري، والحد من الاستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته، وتقوية إطار الميزانية
- ✓ **التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني** :بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من

المنتجات، كما يمكن أيضاً تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية، الهندسة والدراسات، تكنولوجيات الإعلام والاتصال والسياحة المحلية.

- ✓ **تحسين بيئة الأعمال** :حسب إحصائيات البنك الدولي، احتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016 ، بعدما كانت تحتل المرتبة 161 سنة 2015 ، فيما يخص بيئة ممارسة الأعمال على المستوى الدولي من أصل 189 اقتصاد، إلا أنها تراجعت سنة 2017 إلى المرتبة 156 ، في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبيل لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصاً للشركات المبتدئة؛ وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية، وأخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول الأعمال لتنويع الاقتصاد (أسماء،، 2018، صفحة 145)

الخاتمة:

يعتبر منظور التنمية المستدامة بديلاً موسعا للنماذج التنموية التقليدية، والتي أظهر قصورها جلياً بعد التدهور البيئي الخطير الذي شهدته الكرة الأرضية، وذلك على اعتبار أن هذا المنظور الجديد، يأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية، عند تخطيط وتنفيذ مختلف السياسات والبرامج التنمية، سواء على المستوى الكلي، أو على مستوى وحدات الإنتاج الجزئية، وهذا كله في إطار شراكة عالمية من أجل تنفيذ التنمية المستدامة، وحماية كوكب الأرض من التدهور وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية لضمان حقوق الأجيال اللاحقة منها.

يعتبر التنويع الاقتصادي في الدول التي تعتمد اقتصادياتها على إنتاج وتصدير سلعة أو مادة أولية واحدة كالنفط مثلا، مدخلاً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، وهذا لدوره في تخفيف حدة استنزاف هذه المادة، وما يخلفه من آثار سلبية على البيئة وعلى الأجيال القادمة عبر حرمانها من الاستفادة من هذا المورد في حالة نفاذه.

رغم أن التنويع الاقتصادي عملية اقتصادية بالدرجة الأولى، إلا أنه ضرورة حتمية من أجل إشراك جميع الموارد المجتمعية لتجاوز التناقضات والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يعد التنويع طريقاً آمناً لحل كل هذه المعضلات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، داخلية كانت من خلال تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني في تلبية احتياجات أفراد المجتمع، أو خارجية من خلال تعزيز الاستقلال الاقتصادي الوطني، والحد من أزماته الناتجة عن التقلبات في الأسواق العالمية لهذه السلعة أو المادة.

إن تحقيق كل هذا ينبغي أن يرتكز على برنامج اقتصادي دقيق، شامل ومتكامل، يأخذ بعين الاعتبار جميع مقومات الاقتصاد الوطني وخصائصه، وأهمها الموارد البشرية والمادية المتوفرة، وكيفية تنميتها وتطويرها، ومستوياته التنموية وعلاقاته الخارجية، وهذا بما يُفضي إلى تعبئة كل الجهود الوطنية وتكثيفها من أجل نجاح التنويع الاقتصادي بالشكل الذي يكفل تحقيق التنمية المستدامة.

أهم بعض التوصيات المرتبطة بالاقتصاد الجزائري لإ ˙ باح سياسة التنويع الاقتصادي:

- بناء منظومة متكاملة للابتكار وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة نسبة المكون المعرفي والابتكار في القطاع الصناعي بالدولة؛
- ضرورة إجراء الإصلاحات وإتباع سياسة اقتصادية فعالة تمكن من ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ضمان تكوين مستحدث في مجالات الاقتصاد والإدارة، أو التسيير لإطارات المؤسسات الصناعية والإدارات المختلفة؛
- دعم النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية الواعدة ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات التحويلية وتطوير قطاع النقل والتخزين والاتصالات والسياحة والطاقة الجديدة والمتجددة والقطاع المالي والفلاحي.
- تشجيع القطاع الخاص على التنويع في الاستثمارات، حيث لوحظ بأن اغلب رجال الأعمال الخواص يبحثون عن مشاريع في القطاع العام كقطاع الأشغال العمومية؛
- توفير البنية التحتية اللازمة لتطور ونمو القطاع الخاص، وكذا التوجه نحو عدم التمييز بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة في منح الامتيازات؛
- إعادة النظر في إستراتيجية القطاع الفلاحي، حيث لا يمكن تحقيق تنوع اقتصادي بدون مساهمة القطاع الفلاحي في ذلك، سواء لمواجهة الطلب المحلي وإحلال الواردات أو التصدير.

الهوامش:

عبد العزيز فهمي هيكل (1980) ، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، دار النهضة العربية، بيروت

.عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة "(2014) :**التنويع الاقتصادي .مفهومه و أبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق** "مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد 31، ، الكوفة ، العراق

.حامد عبد الحسين ، [على الخط] 2016 : **التنويع الاقتصادي وأهميته في الدول النفطية"** ،شبكة النبأ المعلوماتية، متاح على الموقع: : .) http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989 4100،ص /12/ ،تاريخ الاطلاع: 2021/11/16

دراسة لملخص تنويع مصادر الدخل، ص1 ، مقال منشور على الانترنيت على الرابط: http://www.economy.gov.ae/Arabic/DocLib/ تاريخ الاطلاع : 2021/11/12 على الساعة 20:30

ناجي بن حسين، (2017)**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة

بنك الجزائر ": **التقرير السنوي 2014 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** "

صباغ رفيقة، (2020)**التنويع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول**، مجلة أوراق اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل، المجلد 4، العدد1

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(2014) ": **الظرف الاقتصادي والاجتماعي** "، قسم الدراسات الاقتصادية .

Jacques Theys et Christian du Tertre et Felix Rauschmayer(2010) , Le développement durable: la seconde étape, Editions de l'Aube, ,p11.

عمار عماري، (2008)**إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،

.منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف

خبابة عبد الله وبوقرة رابح، (2009)**الوقائع الاقتصادية :العولمة الاقتصادية - التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر

Jacqueline Aloisi, Les enjeux du développement durable, Séminaire gouvernemental sur le développement

المقال بعنوان: التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر - تجارب دولية رائدة –

site durable, Programme des Nations Unies pour l'Environnement (PNUE), Paris, 2007 ,P2, Document internet sur le 021.21/1(**http://www.uneptie.org/media/speeches/seminairegovernmental28nov2.pdf**), consulté le 15/

Michael chugozie Anyaehie, Anthony Chukwudi Areji, "**Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria**", authors & Scientific Research publishing,2015:http://www.scirp.org/joutnal/ojps, p 89.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2001)**التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط: حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج**، الامم المتحدة، نيويورك، ، ص ص 12-13، دراسة منشورة على الانترنيت على الرابط- **http://www.shebacss.com/docs/e oil-2.pdf** 2001 ، ص12 تاريخ الإطلاع 2021/11/15 على الساعة: 22:45.

[1] United Nations, Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries, op- cit5

بللعما أسماء،(2018) **إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية العلو القانونية، جامعة تامنغست، المجلد 7، العدد 1.

شراد غزلان، حابي أمينة هناء، (2016)**سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي**" تجربة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة"، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي الثاني حول:متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار ، المحروقات، جامعة البويرة الجزائر.

عاطف لافي مرزوك، (2013)**التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**،مجلة الاقتصادي الخليجي.

محمد أمين لزعر، (2014)**سياسات التنويع الاقتصادي تجارب دولية وعربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ، : http://www.arab-على الموقع api.org/ar/training/course.aspx?key=221&year=2014&iframe=true&width=100%&height=100%

تاريخ الاطلاع: 2021/11/20 ، على الساعة: 22:45.

أمجد حجازي، (2015)المملكة العربية السعودية :معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

صندوق النقد الدولي، (2010)النشرة الالكترونية، الجزائر يسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية،.

متوفر على الموقعhttp://elhiwardz.com/?p=78007 : أطلع عليه يوم 2021/11/20 على الساعة 20:30.